جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة	
المحور رقم - 3 -	متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
عنوان المداخلة	معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات تأهيلها في الجزائر
الإسم واللقب	علاق فاطمة
المؤهل العلمي	طالبة دكتوراه
الوظيفة	أستاذة
التخصص	محاسبة وتدقيق
المؤسسة	جامعة الوادي
ملاحظات	-

معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات تأهيلها في الجزائر

ملخص:

إن دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها من أهم دعائم عملية التنمية المستدامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء،وذلك لما تلعبه هذه المؤسسات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والحفاظ على البيئة بشكل خاص، ولذلك فإن الجزائر تسعى إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تأهيلية ومجموعة من التسهيلات التمويلية والبنى التحتية والبحث والتكوين.

وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الإطار النظري معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات تأهيلها في الجزائر من خلال إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تعريفها، معايير تصنيفها، خصائصها ومميزاتها، دورها وأهميتها في عملية التنمية) إضافة إلى تحديد ماهية التنمية المستدامة (تعريفها، أهدافها، أبعادها الأساسية، متطلباتها) كما تناولت هذه الورقة عوائق ومشاكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذكر بعض البرامج التأهيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتطرق إلى سبل ومتطلبات تأهيل هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Summary

Supporting and developing small and medium enterprises and encouraging their establishment is one of the most important pillars of sustainable development in both developing and developed countries, as these institutions play an important role in driving economic growth in general,And to achieve social welfare and environmental preservation in particular. Therefore, Algeria seeks to develop small and medium enterprises through rehabilitation programs and a range of financing facilities, infrastructure, research and training.

The aim of this paper is to shed light on the conceptual framework of the constraints of SMEs in achieving sustainable development and their qualification requirements in Algeria by highlighting the status of small and medium enterprises (definition, classification criteria, characteristics and characteristics, their role and importance in the development process)In addition to defining the nature of sustainable development (definition, objectives, dimensions, requirements)The paper also addressed the obstacles and problems of the development of small and medium enterprises and mentioned some rehabilitation programs for small and medium enterprises in Algeria and the ways and requirements of the rehabilitation of these institutions.

Keywords: SMEs, sustainable development, SME development.

تمهيد:

بالنظر لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية المستدامة وما تتمتع به من مزايا نسبية في مجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تحتم ضرورة وجودها إلى جانب المؤسسات الكبيرة،فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهه الزيادة دورها في عملية التنمية المستدامة، حيث تعمل هذه المؤسسات على النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص،كما تعمل على خلق طاقة إنتاجية جديدة، وعلى رفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعامل ينفيها،كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي،وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي،والجغرافي، مما ينعكس على أبرز المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول. ويأتي الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة،لأنها تعتبر آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي،بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة،وانخفاض حجم الاستثمار،وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تنخفض نسبتها في الدول النامية.ولضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من إتباع منهجية علمية تساعد في توقع المستقبل،من حيث معرفة مؤشرات نتائج الاعمال، وبتالي اتخاذ الاجراءات ا لمناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

انطلاقا من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث على ما يدعمها لتقوية نشاطها في ظل الظروف البيئية المعقدة، يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ماهي مشاكل ومعوقات التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وماهي متطلبات وسياسات تأهيلها؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية؟
- ما مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومتطلباتها؟
- ماهي صعوبات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي متطلبات وسياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلوغ التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلوغ التنمية المستدامة التي اقترنت بالإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التوجه إلى الانفتاح الاقتصادي، حيث ترتب عليها من الآثار و الانعكاسات التي تفرض فتح الحدود الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية مما يستدعي زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية، ومن هنا تكتسي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة لاسيما تقديم المنح و المساعدات المالية والدعم الحكومي وتأهيل المورد البشري لتنفيذ مخططات التأهيل على أرض الواقع و الوصول إلى نتائج ملموسة.

أهداف الدراسة: يهدف التطرق إلى موضوع متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلوغ التنمية المستدامة في الجزائر إلى مايلي:

- تسليط الضوء على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.
- تحديد أبعاد التنمية المستدامة ومتطلباتها.
- تسليط الضوء على مشاكل وعوائق التنمية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على عمليات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تقديم المتطلبات والسياسات التي ينبغي توفيرها بغية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلوغ التنمية المستدامة في الجزائر.

وللإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

أولا: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة.

ثالثا: عوائق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات وسياسات النهوض بها.

أولا: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختلفة باختلاف معايير تصنيفها طبقا لنص قانوني أو تعريفا إداريا أو تعريفا صادرا عن منظمات دولية.وهناك من يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقتين استنادا إلى عدد الموظفين في المؤسسة و /أو الأصول الثابتة في الشركة،[1] حيث يمكن ذكر بعضها على النحو التالي:

- **تعريف المشرع الجزائري:**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة "تشغل من شخص واحد إلى 250 شخص وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية."[2]

والمؤسسة المتوسطة تعرف بأنها "مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها مابين 200مليون و2 مليار دينار جزائري،أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100و500 مليون دينار جزائري."[3]

بينماالمؤسسة الصغيرة تعرف بأنها "مؤسسة تشغل من 10الى 49 شخص ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200مليون دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية100 مليون دينار.[4]

---

[1] John Ackah and Sylvester Vuvor,The Challenges faced by Small & Medium EnterprisesObtaining Credit in Ghana, Master's Thesis in Business Administration, 2011, P 14-15.

[2] المادة 4، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12، ص8.

[3] المادة 5، نفس القانون.

كما تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 01الى 09 ولها رقم أعمال أقل من 20مليون دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري.[5]

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:**

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م. أ وفق معيار عدد العمال إلى: [6]

- المؤسسة المصغرة هي التي تشغل ما بين 1-9 عامل؛
- المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل ما بين 10-199 عامل؛
- المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل ما بين 200- 499 عامل؛
- في حين أن المؤسسة الكبيرة تشغل على الأقل 100 عامل.

- **تعريف البنك الدولي** :

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي :[7]

- المؤسسة المصغرة :هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين ،وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ،وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي؛
- المؤسسة الصغيرة :هي التي تضم أقل من 50 موظفا ،وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي ؛
- المؤسسة المتوسطة :عدد موظفيها أقل من 300 موظف ،أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة** :تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :[8]

- في الدول النامية :

من 15-19عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة؛

أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة.

الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

---

[4] المادة 6، نفس القانون.

[5] المادة 7، نفس القانون.

[6] عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، ملتقى دولي حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف-الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 18.

[7] سليمان ناصر،عواطف محسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول :الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل 23-24 فيفري 2011،المركز الجامعي غرداية . ص 5.

[8] غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2007/2006، ص 37.

- بالنسبة للدول الصناعية :

من 05-99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

من 100-499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة؛

أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي** :

يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها" مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني ،تمارس نشاطا اقتصاديا ،تشغل على الأكثر 250 شخصا، لايتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو ." [9]

2. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بما أن تحديد صغر أو كبر حجم المؤسسة يعتمد على الحكم الشخصي، فإنه من الضرورة إيجاد معايير يتم على أساسها تعيين حجم المؤسسة، وبصفة عامة توجد عدة معايير تم تصنيفها إلى:[10]

1.2. **المعايير الكمية:** وهي المعايير التي يمكن حسابها وقياسها، وهي تتناول الجوانب الكمية التي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، ويمكن تقسيم هذا المعيار إلى مجموعتين:

- **المؤشرات الاقتصادية:** هي كل المؤشرات التقنية المرتبطة بالجانب الاقتصادي لنشاط المؤسسة، ونجد ضمنها:
  - **عدد العمال:** يشير إلى عدد الأفراد المستخدمين في المؤسسة، ويعتبر من أكثر المعايير انتشارا واستخداما على المستوى العالمي.
  - **حجم الإنتاج (قيمة الإنتاج):** وفي هذه الحالة يعتمد على الإنتاج السنوي للتمييز بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، إلا أن تطبيقه يواجه بعض الصعوبات كونه لا يصلح في القطاع التجاري والخدمي، وحالة المؤسسة متعددة المنتجات لصعوبة الجمع العيني.
  - **القيمة المضافة:** يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة المشتراة من الغير، وهذا يصلح في مجال النشاط الصناعي أين يمكن حساب قيمة الإنتاج، الخامات والمستلزمات الداخلة في الإنتاج ولكنه لا يصلح لإجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المؤشرات النقدية:** هي المؤشرات التي يمكن قياسها نقديا، هذا ماجعلها تتصف بالتغير وعدم الثبات باعتبارها تتأثر بمختلف التغيرات الاقتصادية كالتضخم، التغير في أسعار الصرف ....ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

[9] Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des très petites et moyennesentreprises, Article 2 « annexe », p39

[10] شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص- ص : 142-144.

- **رأس المال المستثمر**: وهو يعتبر من أحد المعايير الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصر هام في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة. إلا أن التطبيق العملي له يواجه صعوبة الفصل بين الأموال والممتلكات الخاصة وكذلك صعوبة إجراء المقارنات الدولية بين أحجام المؤسسات بسبب مشاكل أسعار الصرف.
- **رقم الأعمال**: يعتبر رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، وهو يرتبط أكثر بالمؤسسات الصناعية، غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص نظرا لأنه قد يرتفع لارتفاع أسعار السلع المباعة وليس لتطور أداء المؤسسة، إضافة إلى خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى فترات موسمية، إلى جانب صعوبة الاعتماد عليه في المقارنة بين فترات زمنية مختلفة بسبب تغيرات الأسعار والتضخم، وظهور مشاكل الصرف عند المقارنة بين واقع هذه المؤسسات في الدول المختلفة، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.

2.2. **المعايير النوعية**: هي المعايير التي تركز على الخصائص الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم على أساسها تجميع المؤسسات ذات الخصائص المتشابهة كطرق التسيير، مدى التخصص وتكوين العمال، القدرات الإبداعية للمؤسسة،[11] ويمكن إيجاز هذه المعايير فيما يلي:[12]

- **الاستقلالية**: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستقلالية مطلقة وعدم تدخل الأطراف الخارجية في تسييرها أو مراقبة أعمالها، فنجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير وظائف المؤسسة، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المؤسسة اتجاه الغير.
- **الروح الريادية**: فأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم رواد في الميدان الذي ينشطون فيه، والأكثر استعدادا لتحمل الأخطار المالية والمسؤولية الشخصية.
- **الطابع الشخصي**: عادة ما يكون مدير المؤسسة الصغير والمتوسطة على اتصال شخصي وتربطه علاقات شخصية متينة مع معظم الأشخاص الذين هم على صلة بالمؤسسة من مستخدمين، عملاء، موردين،.....الخ.
- **طبيعة رأسمالها المساهم**: هو الرأس المال الضروري لبدء النشاط ويتشكل من مساهمة المالك، أفراد عائلته، أقاربه وأصدقائه، وعادة ما يكون المدير هو المالك والعمال من عائلة واحدة.
- **عدم تقاسم المسؤولية**: ينفرد المالك عادة بسلطة اتخاذ القرار دون استشارة الأشخاص الآخرين أو العمل بآرائهم على عكس المؤسسات الكبيرة التي تقوم على التخصص الوظيفي.
- **الثقافة التنظيمية**: تعكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة شخصية مالكها.
- **الحصة السوقية**: فنجد أن هذا النوع من المؤسسات ينمو ويتطور عادة على المستوى المحلي والجهوي.

[11]. Nicolas Antheaume et Lionel Honore, gouvernement d'entreprise et PME: quel partage entre actionnaires et dirigeants, France: travail de recherche, Université de Nantes, 2002, p.4.
[12]Pierre G. Bergeron, la gestion dynamique: concepts, méthode et application, 3éme, Québec,Canada: ed.gaetan, 2001, p.p.782-783

3. خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن العمود الفقري لاقتصاديات دول العالم وتعد المستخدمة لقوة العمل هذا ما نفسر الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها تلك المؤسسات عن غيرها حيث هناك خصائص متعلقة بالعملاء وأخرى بالجوانب الإدارية والتنظيمية وأخرى متعلقة برأسمال والتمويل والانتشار الجغرافي.... الخ وسنتطرق إلى أهمها مايلي :[13]

- تتميز باستخدام التكنولوجيا وتقنيات إنتاجية جديدة أقل تعقيدا ؛

-قلة التخصص في العمل الى درجة أن وظيفة الواحدة تقوم بمهام عدة وظائف والعمل متعدد الاختصاصات في الغالب ؛

- يتميز الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات بالبساطة وقلة التعقد فالقرار يتخذ من طرف المالك المسير ؛

- القرب من العميل والمورد وإمكانية تطوير علاقات شخصية وبالتالي تقديم خدمة مميزة ؛

-مرونة الإدارة يعود إلى الطابع غير الرسمي للتعامل مع العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة ؛

-تتميز بروح المبادرة والابتكار ؛

- تتميز بالفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف ؛

- سهولة القيادة والتوجيه وتحددت الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة إقناع العاملين ؛

-سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام والتحديد الدقيق للمسؤوليات والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة واللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ .

4. دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جرت العادة على أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد عن طريق ثلاثة معايير رئيسة هي :نسبة مساهمتها في تشغيل القوى العاملة ،ومدى مساهمتها في الإنتاج ،وحصتها من العدد الكلي للمشروعات في الاقتصاد ،[14]وتنقسم إلى عدد من المستويات طبقا لأهميتها إلى:[15]

- **على مستوى الفرد صاحب المشروع**

- إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص؛

[13] سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 16-12-2014، ص ص 77-79.

[14] محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ص 6.

[15] محمد هيكل:" مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية,ط1 , مصر, القاهرة، 2003، ص ص 13-14.

- توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة من الحياة العملية؛
- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته خاصة إذا تم إدارة المشروع بأسلوب علمي رشيد؛
- إن صاحب المؤسسة الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون؛
- . إن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي طريق الحرية و الإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية.
- فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية قبل أن تكون وظيفة؛
- تشجيع الشباب للعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظيف في القطاع الحكومي أو الخاص، وتجنب الشباب إهدار طاقاتهم البشرية؛

- **على مستوى المجتمع**: تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي:

- تغطي المؤسسات الصغيرة جزء كبير من احتياجات السوق المحلي؛
- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛
- تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع؛
- استيعابها للعمالة الأكبر في مختلف المجتمعات؛
- . إن تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة العاملة في مجال الصناعات يساعد على تطوير التكنولوجيا و الفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع و دفع هذه المؤسسات إلى مواقف تنافسية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شرط لاغنى عنه لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوازن الإقليمي.

- **على المستوى العالمي**:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وقد أفردت لها المقررات الخاصة؛
- يتم في معظم دول العالم الآن عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على المجتمع؛
- انتشار وسائل الأعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم؛
- باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كواحدة من أقوى أدوات التنمية الصناعية والتكنولوجية؛
- مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛
- ترقية الصادرات حيث تتراوح صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 30 و50% من اجمالي الصادرات الصناعية.[16]

[16]Basil Anthony NgwuOnugu, Small and Medium Enterprises in Nigeria, **Clements University**, 2005,P34.

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة

1. تعريف التنمية المستدامة:

هناك عدة تعاريف مختلفة باختلاف وجهات النظر بين المنظمات والكتاب والباحثين يمكن ذكر بعضها كما يلي:

- تعرف التنمية المستدامة في مؤتمر البيئة والتنمية عام 1992 على أنها"ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل."[17]
- تعرف التنمية المستدامة على أنها" أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع."[18]

ومن خلال التعاريف السابقة نجد بأن أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي:[19]

- ضمان النمو الاقتصادي؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل؛
- العمل على التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم.

2. الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن حصر الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في ثلاث جوانب أساسية وهي:[20]

- **الجانب الاجتماعي**: يكون النظام مستداما في حال حققت العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار. وتتمثل أهم الأبعاد الاجتماعية في: الاستخدام الكامل للموارد البشرية، الصحة والتعليم، أهمية توزيع السكان، تكافؤ فرص العمل.
- **الجانب الاقتصادي**: النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية، ونذكر أهم الأبعاد الاقتصادية في:حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، مسؤولية البلدان المتقدمة الصناعية عن التلوث وعن معالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخيل، تقليص الإنفاق العسكري.
- **الجانب البيئي**: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة ويشمل ذلك إنتاجية التربة والاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية. وتتمثل أهم الأبعاد البيئية

---

[17] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، م 36، ع 1، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، جانفي 2009، ص 23

[18] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006، ص 39.

[19] عايب عبد الرحمن، التحكيم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 14.

[20] مسيخ أيوب، التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، http://giem.kantakji.com/article/details/ID/643#.Wg80vlVBrIU.2017،

فيحماية الموارد الطبيعية، الحفاظ على المياه، حماية الأراضي الزراعية من التصحر، حماية المناخ من الاحتباس الحراري، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.[21]

الجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التوزيع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المرجع: ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، م 35، ع 1، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، جانفي 2008، ص 177.

وتقوم على خمس دعائم أساسية كلها لازمة للتوصل إلى تنمية مستدامة:[22]

- **رأس المال**:تخطيط اقتصادي عام حكيم وإدارة مالية راشدة.
- **الممتلكات العينية**: ملكية البنية التحتية من مباني وآلات وطرق ومحطات توليد طاقة وموانئ.
- **القوى البشرية**: الصحة الجيدة والتعليم اللازم للحفاظ على سوق العمالة .
- **الرصيد الاجتماعي**: حرفية الناس ومقدراتهم والمؤسسات والعلاقات والأعراف التي تشكل كفاءة وكمية التعامل الاجتماعي.
- **الثروة الطبيعية**: الموارد الطبيعية التجارية وغير التجارية، والخدمات البيئية التي توفر متطلبات الحياة بما في ذلك الطعام والماء والطاقة والملابس وطرق معالجة النفايات وسبل مواكبة الأجواء وسائر الخدمات لدعم الحياة.

3. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[23]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة؛
- احترام العلاقة بين نشطات السكان والبيئة؛

[21] ابراهيم نبيل وجريبي ألسبتي، التنمية المستدامة والأبعاد الاقتصادية للتأهيل البيئي ملتقى وطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 6.

[22] سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي ...بين الواقع والمأمول، الإصدار 11، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1427هـ، ص 6.

[23] عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، ع 67، مجلة ديالى، 2015، ص ص 342-343.

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛
- إحداث تغيير مناسب في أولويات المجتمع والسيطرة على المشكلات البيئية؛
- تحقيق نمو اقتصادي تقني بالمحافظة على رأس المال (العمالة والموارد الطبيعية).

في 1 جانفي 2016، بدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015، وستعمل البلدان خلال السنوات المقبلة على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.[24]

4 . متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي :[25]

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية .
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها.
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية
- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.
- الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة؛ مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.
- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة.

ثالثا: عوائق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات النهوض بها

1. المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلوغ التنمية المستدامة:

هناك عوامل كثيرة تعوق التنمية في مجتمع كعدم التكامل في التنمية، القيم السائدة في المجتمع، تناقضات ثقافية كالجهل والتقاليد البالية، تخلف الكفاءات الإدارية، تعارض التغيرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد، عدم الادراك للتجديد باختلاف الثقافات، صعوبة استيعاب الاساليب التكنولوجية والفنية الجديدة وسوء التخطيط.[26]

وهناك من يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها. ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:[27]

---

[24] أهداف التنمية المستدامة، http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/، 2017/11/10، 20:15.

[25] سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، مرجع سابق، ص ص 40-41.

- صعوبة في التمويلنتيجة الشروط المقدمة من البنوك؛
- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك؛
- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية؛
- الضرائب المرتفعة غالباً ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير؛
- التضخم في ارتفاع أسعار مواد الأولية غالباً ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيقها للأرباح؛
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها .
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
- إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضرورته.

2. البرامج التأهيلية والسياسات التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.2. برامج التأهيل:

لقد اعتمدت الجزائر عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بغية الوصول إلى تنمية مستدامة تطال الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ولهذا سنتطرق لأهم هذه البرامج والتي تتمثل في:[28]

- **البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي**: لقد أدى الانفتاح الاقتصادي الذي نشهده اليوم، إلى الاهتمام أكثر بترقية تنافسية المؤسسات الجزائرية، وخاصة الصناعية منها، وفي هذا الإطار أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية أو الخاصة، مهما كان حجمها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة وذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها.
- **برنامج ميدا 1 لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو –متوسطية وأنشطتها، ويتمثل في تأهيل وتحسين التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدرالميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 9,62 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الاتحاد الأوربيويرتكز هذا البرنامج على تحقيق أهدافها وتتمثل في الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات، ودعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع. المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلىدعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في

---

[26] عالية حسن حسين، التنمية نظريا وتطبيقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1977، ص 378.

[27] آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 6، 2009، ص 276.

[28] غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2017، ص ص 121– 140.

إعداد استراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.[29]

- **برنامج ميدا 2 لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال** :عندنهاية برنامج ميدا الأول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الاتحاد الأوروبي، تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا، قدر المبلغ المخصص للبرنامج 44 مليون أورو(40 مليون أورو ممولة من المفوضية الأوروبية، و4 مليون أورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة، و تم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009، ويتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلي والدخول إلى الأسواق العالمية، من خلال استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقيات الدولية الموقعة أو الجاري توقيعها والاستفادة من مزايا اقتصاد السوق.[30]
- **برنامج الهيئة التقنية الألمانية:** في إطار سعي الجزائر لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم الاتفاق على تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية وتتمثل أهداف هذا البرنامج في العمل على الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيل المؤسسات لاقتحام الأسواق الأجنبيةوالتكوين في مجال التسيير.
- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن هذا البرنامج جاء نتيجة تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة والضعف وكذا تحديد آفاقه في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، والفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينفذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أنشئت في 03 ماي 2005 ، ويهدف البرنامج إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير ، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي و الأسواق والتنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار.

2.2. **سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هناك مجموعة من السياسات التنموية لبلوغ التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن حصرها فيما يلي:[31]

- وضع إطار قانوني وتشريعي محدد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
- توفير معلومات والبيانات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني خطط استراتيجية؛
- القيام بدراسات تسويقية وتنمية الصادرات

[29] سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج " II PME"، مجلة الباحث، ع 9، 2011، ص 146.

[30] Délégation de l'union européenne en algérie, Rapport annuel de la coopération United européenne-Algérie,2010, p. 18-19.

[31] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 40.

3. **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**: حتى تستطيع الجزائر الانفتاح على السوق الخارجي من خلال الانعقاد الشراكة مع الاتحاد الاوربي والمضي في إجراءاتالانضمام إلى المنظمة العالية للتجارة لابد له من وضع مجموعة من المؤهلات للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلوغ التنمية المستدامة وهي:[32]

- **تأهيل الموارد البشرية**: يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها. وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين (إصلاح البرامج) وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا لمجال.
- **تأهيل المحيط الإداري**: إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، ولن يتأتى هذا إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها، إن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأتي في هذا السياق، فتمتع هذه الوكالة بالتفويض الكامل يمنح لها مصداقية كبيرة مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس خاصة مع استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي مهم قدره 4 ملايير دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير هذا القطاع
- **تدعيم البنية التحتية**:إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السريع (شرق، غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءة الموجودة وعلى صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار والتي تشكل عقبة كؤود أمام أي مستثمر وتطهير المناطق الصناعية المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن والحسم في مسألة ملكيتها.
- **زيادة الإنفاق على البحث والتطوير** :تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق. فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما .إن تعطل ملكة البحث والتطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف (إن لم نقل انعدام) الإنفاق على البحث والتطوير، يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهظة، كان بإمكانها الحصول عليها محليا لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية، "فعدد طلبات البراءة المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية قد بلغ 12ألف طلب دون أن تتاح الفرصة لأصحابها لتجسيدها ميدانيا"

[32] جمال بلخياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة في الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص 637-638.

- **تدعم التمويل**: بالرغم من القفزة النوعية فيما يخص الإجراءات المتخذة إلا انه يمكن تكملتها بآليات أخرى بمثابة رهانات مستقبلية للحكومة قصد القضاءعلى مشكلة التمويل لهذا القطاع الاستراتيجي،ونقترح من مايلي :
  - أهمية السوق المالي في التمويل المباشر لو سمح لمثل هذه المؤسسات دخوله.
  - تشجيع البنوك الاسلامية على اداء كل وظائفها المعروفةباعتبارها رائده في مجال الآليات المعتمدة في تمويل الاستثماروهذا بشهادة صندوق النقد الدولي.
  - ضرورة الاستفادة من التجربة الفرنسية والأوروبية.[33]
- **الإدارة الرشيدة**: وتتوفر بوجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفر الشفافية الكاملة في العمل، توفر عنصر التخطيط وتوفر الاختيارات التنظيمية الملائمة.
- **إتقان الإنتاج وحسن تسويقه**: بالعمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية بالتصدير إلى الأسواق الخارجية.
- **الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة**: لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح وتقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية.[34]

الخاتمة:من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وإجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فرض عليها ضرورة تأهيل مؤسساتالصغيرة والمتوسطة والرفع من مستوى تنافسيتها حتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية.
- وضعت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدف إلى تطوير قدرتها التنافسية التي تتزايد حاليا في ظل التوجه للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة الدولية.
- تعتبر برامج التأهيل التي قامت السلطات بتنفيذها جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي سواء إذا ما قورنت بالأهداف المسطرة
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تزال تعيش في بيئة تنافسية صعبة وأنها لا تزال غير مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدولية
- إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية وهذا بالتركيز على تأهيل المحيط الإداري، والعنصر البشري والجهاز المصرفي وتدعيم البنية

[33] بريبش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين مقومات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة في الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 325.

[34] مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص ص37-39.

التحتية وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير .إن اتخاذ هذه الإجراءات وغيرها من قبل السلطات الجزائرية، سيسمح لا محالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون السند القوي للاقتصاد الجزائري الذي يريد الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1- المادة 4، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12.

2- عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، ملتقى دولي حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف-الجزائر، 25-28 ماي 2003

3- سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول :الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل 23-24 فيفري،المركز الجامعي غرداية،2011.

4- غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2007/2006.

5- شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

6- سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 16-12-2014.

7- محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.

8- محمد هيكل:" مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية،ط 1 , مصر, القاهرة، 2003.

9- ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، م 36، ع 1، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، جانفي 2009.

10- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء،عمان،الأردن، 2006.

11- عايب عبد الرحمن، التحكيم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

12- مسيخ أيوب، التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2017.

13- ابراهيم نبيل وحريبي ألسبتي، التنمية المستدامة والأبعاد الاقتصادية للتأهيل البيئي ملتقى وطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.

14- سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي ...بين الواقع والمأمول، الإصدار 11، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1427هـ.

15- ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، م 35، ع 1، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، جانفي 2008.

16- عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، ع 67، مجلة ديالى، 2015.

17- آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 6، 2009.

18- أهداف التنمية المستدامة، http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/، 11/15:20،2017.

19- عالية حسن حسين، التنمية نظريا وتطبيقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1977.

20- غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2017.

21- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج " II PME"، مجلة الباحث، ع 9، 2011.

22- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

23- جمال بلخياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة في الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر يومي 17 و18 أفريل، 2006.

24- بريبش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين مقومات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة في الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006.

باللغة الجنبية

1-John Ackah and Sylvester Vuvor,The Challenges faced by Small & Medium EnterprisesObtaining Credit in Ghana, Master's Thesis in Business Administration, 2011.

2-Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des très petites et moyennesentreprises, Article 2 « annexe ».

3-Nicolas Antheaume et Lionel Honore, gouvernement d'entreprise et PME: quel partage entre actionnaires et dirigeants, France: travail de recherche, Université de Nantes, 2002.

4- Pierre G. Bergeron, la gestion dynamique: concepts, méthode et application, 3éme, Québec,Canada: ed.gaetan, 2001.

5-Basil Anthony NgwuOnugu, Small and Medium Enterprises in Nigeria, **Clements University**, 2005.

6- Délégation de l'union européenne en algérie, Rapport annuel de la coopération United européenne-Algérie,2010.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر